المحاضرة رقم (١)

التعريف بالامام الترمذي وبجامعه.

تعريف الأمام الترمذي: وهو مجد بن عيسى بن سوره السلمي الترمذي ، توفي سنة ٢٧٩ه في مدينة ترمذ .

شيوخه: محمد بن بشار (بندار) ومحمد بن المثنى وابو حفص الفلاس وقتيبة بن سعيد واهمهم البخاري الذي تخرج على يده واخذ عنه الحديث والفقه

فقد طاف البلاد خرسان والعراق والحجاز ولم يدخل بغداد ولذلك لم يترجم له الخطيب البغدادي في كتابه تاريخ بغداد .

اشهر تلاميذه: ابو العباس المحبوبي المروزي راوي كتاب الجامع عنه.

كان يضرب به المثل في الحفظ وصفة السمعاني في الانساب وكان امام عصره.

قال عنه الامام الذهبي: الحافظ العلم صاحب الجامع ثقة مجمع عليه.

وقال الامام البخاري: ما انتفعت بك اكثر مما انتفعت بي .

قال الترمذي صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء العراق والحجاز وخرسان فرضو به .

تعريف جامع الترمذي: يعد كتاب الامام الترمذي من كتب الاصول الاربعة التي تاتي مرتبتها بعد الصحيحين رواية واهتماما.

الكتب الاربعة : جامع الترمذي ، وسنن ابي داود ، وسنن النسائي ، وسنن ابن ماجه .

اسم الكتاب: اشتهر بسنن الترمذي ، والصحيح جامع الترمذي ، والبعض اطلق عليه صحيح الترمذي ، وفيه تساهل .

موضوع الكتاب: اشتمل جامع الترمذي على ثمانية انواع من فنون الحديث وهي:

- ١. الاحكام والسير
 - ٢. الأداب
 - ٣. التفسير .
 - ٤. العقائد .
 - ٥. الفتن .
 - ٦. الاشراط.
- ٧. المناقب وفيه كتابا غير موجود في الكتب السته وهو:
 - ٨. الامثال .

محاسن الجامع:

1 – قال ابن الاثير: كتابه الصحيح احسن الكتب واقلها تكرارا واكثرها فائدة وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين انواع الحديث الصحيح والحسن والغريب وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب العلل قد جمع فيه فوائد حسنة.

٢- وقد اشتمل جامع الترمذي على صناعة الحديث وصناعة الفقه فقد جمع بين اغراض الصحيحين وموضوعيهما اجمالا ، وبين الامام الترمذي اصول مقاصده المتصلة بما التزمه في كتابه في فصل نفيس في اخر كتابه وهو كتاب العلل وهو كالمقدمة للكتاب ، تكلم فيه عن حال احاديث الكتاب اجمالا ، فذكر ان جميع احاديثه قد عمل بها العلماء او بعضهم خلا حديثين .

٣- وقد حاز جامع الترمذي قبولا لدى العلماء كافه بعد ان حاز على رضى علماء عصره.

شرط الترمذي:

إن احاديث جامع الترمذي على أربعة اقسام:

١-القسم الاول: وافق فيه البخاري ومسلم او احدهما فهذا في غاية الصحة.

٢-القسم الثاني: على شرط الثلاثة الاخرين ابي داود والنسائي وابن ماجه يخرج فيه الحسن وما
قاربه.

٣-القسم الثالث: اخرج فيه دليل المذهب المخالف وابان عن علته ولم يغفله.

٤-القسم الرابع: ابان هو عنه وقال: "ما اخرجت في كتابي الاحديثا عمل به الفقهاء".

قال أبو الفضل المقدسي: وهو شرط واسع ، فانه على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج او عمل بموجبه عامل أخرجه ، سواء صح طريقه ام لم يصح ، وقد ازاح عن نفسه الكلام ، فإنه شفى فى تصنيفه وتكلم على كل حديث بما يقتضيه .

وقال العلماء: الترمذي لا يحتج بأحاديث الراوي الواهي او المغفل او الكذاب.

فائدة: العله: سبب خفي يقدح في صحة الحديث

المحاضرة رقم (٢)

منزلة جامع الترمذي بالنسبة للكتب الاربعة:

اختلف اهل العلم في تقديم جامع الترمذي ام سنن ابو داود من حيث الصحة .

١. قدم الحازمي والذهبي سنن ابي داود لأنه لم يخرج لرجال الطبقة الرابعة الا عند الحاجة ويأخذ من

مشاهير هذه الطبقة بخلاف الترمذي يخرج لرجال هذه الطبقة الا انه يبين ضعفه وينبه عليه .

٢. قد رجح الدكتور نور الدين عتر ما قاله صاحب كتاب الظنون ان كتاب الترمذي ثالث الكتب

الستة.

٣.والذي رجحه مؤلف الكتاب (ياسر الشمالي)ان كتاب النسائي هو ثالث الكتب الستة ، كما سيأتي في موضعه ان شاء الله عند الكلام على منهج النسائي .

اهتمام الترمذي بصناعة الاسناد وأوجه اتفاقه واختلافه مع مسلم:

اهتم الترمذي بفن الاسناد فأشتمل كتابه جميع مناهج الرواية فاكثر من ايراد طرق الحديث وبين اختلاف الرواة

١-فاستعمل طريقة جمع الاسانيد في سياق واحد باسلوبيه العطف على الشيوخ والتحويل.

٢-ولجأ الى تعداد الاسانيد وذكر المتن عقب الاسناد الاول .

٣-ولجأ الى افراد كل اسناد مع متنه بالرواية .

وهذه الطرق الثلاث سبق شرحها مع التمثيل من صحيح مسلم فقد شارك الترمذي مسلما في هذه الطرق لكن مسلما تفوق في ذلك واكثر منه كما تقدم .

الا ان هنالك فارقا بين الترمذي ومسلم في الطريقة الثالثة:

وهي ان الترمذي يبني كتابه على بيان العلل باسلوب واضح وصريح فاذا كان احد الطريقين فيه ضعف او عله فانه يقدمه غالبا ويبين ما فيه بوضوح ثم يعقب بالاسناد القوي الذي هو الاصل في الباب

واما مسلم فأنه يقدم الرواية الصحيحة واذا كان هنالك رواية فيها عله فانه يؤخرها ويشير الى ما فيها بطريقة يفهمها اهل الاختصاص واحيانا يحذف موضوع العله ويختصره.

اساليب الترمذي في رواية الاحاديث الدالة على الباب:

نوع الامام الترمذي في أسلوبه في ايراد الاحاديث في كل باب من أبواب كتابه الى أسلوبين:

الاسلوب الاول: رواية طائفة من الاحاديث بأسانيدها، بأن يروي الحديث في الباب بسنده ثم يتبعه بحديث اخر بسنده أو اكثر وإذا سلك هذا الاسلوب فأنه اما أن:

١-يخرج في الباب حديثين صحيحين او اكثر .

٢-وقد يصدر الباب بحديث صحيح اصل في الباب ثم يروي حديثا شاهدا فيه ضعف ، وفائدة تخريجه
تقوية الحديث الصحيح بتعدد الطرق وينجبر فيه الحديث الضعيف .

٣-وكثيرا ما يعكس الامام الترمذي ، فيقدم الحديث الضعيف ثم يتبعه بحديث او اكثر من رتبة الصحيح ومقصده من ذلك بيان علة الحديث المقدم ولتكون الاحاديث الصحيحة شاهدا لمعنى الحديث الأول .

٤-ريما يخرج حديثا ضعيفا ثم يتبعه بضعيف مثله أيضا.

الاسلوب الثاني: إشارة الترمذي إلى احاديث الباب

وهو ما امتاز به كتاب الترمذي عن باقي الكتب السنه ، فانه يقتصر في كثير من الابواب على حديث او حديثين اختصارا ، ثم يشير الى الاحاديث المروية في الباب بذكر اسماء الصحابة الذين رووا هذه الاحاديث ، وبذلك يستوعب الاحاديث دون ان يسردها كلها .

ومقصد الترمذي بقوله وفي الباب عن فلان وفلان: ان هذه الاحاديث يصلح ذكرها في هذا الباب وهي شواهد للحديث المذكور ، وقد يكون تعلقها بالحديث المذكور تعلقا يسيرا .

مقاصد الامام الترمذي وغيره من المحدثين في تعداد الاحاديث والاسانيد في الباب الواحد:

لأهل الحديث غايات علمية من تعداد الاحاديث والاسانيد في الباب الواحد لأنه بذلك تظهر الفوائد الاسنادية وذلك انه بالنظر في الطرق والاحاديث الواردة في المسألة الواحدة نعرف ان الحديث قد تفرد به بعض الرواة او تعددت رواته ، وفي حال التعدد نعلم انهم قد اتفقوا او اختلفوا ، ثم الاختلاف اما بالزيادة والنقصان أو التباين فتحصل معرفة الاحوال الاتية :

١ – التفرد بالحديث.

٢-تعدد الرواة مع الاتفاق.

٣-الاختلاف بالزيادة والنقصان .

٤-الاختلاف بالتباين.

المحاضرة رقم (٣)

وهذا تفصيل الأحوال السابقة:

معرفة تفرد الراوي: من خلال جمع الطريق نعرف ان الحديث تفرد به احد الرواة فان كان المتفرد هو صحابي كانت الغرابة مطلقة (غرابة المتن) وان كان الحديث رواه اكثر من صحابي وتفرد احد الرواة ورواه عن صحابي اخر لم يشتهر الحديث عنه ولم يتابع في ذلك فهي الغرابة النسبية.

والغرابة النسبية: يُعبر عنها بتفرد الراوي بالحديث إسنادا لا متنا.

معرفة تعدد رواة الحديث واتفاقهم: وهي ما يفيد في تقوية الحديث سواء كان الاتفاق في اللفظ او المعنى وهذا ينتج عن اربعة انواع من علوم الحديث:

١-المتابعات: المتابعة وهي رواية اخرى للحديث مع الاتفاق في الصحابي فان اتحد الشيخ فهي متابعة تامة وإن اختلف الشيخ فهي متابعة قاصرة والمتابعة قد تكون باللفظ والمعنى وقد تكون بالمعنى فقط

٢-الشاهد: رواية اخرى للحديث ولو بالمعنى مع اختلاف في الصحابي فاذا اختلف الصحابي الراوي
للحديث يعد حديثا شاهدا.

٣-الصحيح لغيره: وهو الحديث الحسن لذاته اذا جاء من وجه اخر تقوى وارتقى للصحيح لغيره
٤-الحسن لغيره: وهو الحديث الضعيف اذا تعددت طرقه بشرط ان لا يكون الراوي متهم بالكذب او فاحش الغلط مغفلا

اختلاف الرواة بالزيادة والنقصان: ان كانت من الضعفاء فلا يعتد بها وان كانت من الثقات فأنها ذات اهمية وهي اما ان تكون في السند او المتن.

زيادة الثقة في السند: تكون برفع الموقوف او وصل المرسل والمنقطع وهذا عليه الترمذي والخطيب البغدادي ترجيح الوصل على الارسال اذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه.

قال الخطيب البغدادي: وهذا القول الصحيح عندنا لان ارسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له ، ولعله أيضا مسند عند الذين رووه مرسلا او عند بعضهم ، الا انهم ارسلوه لغرض او نسيان ، والناسى لا يقضى على الذاكر

واما جمهور المحدثين: فقدموا الارسال على الوقف ، واعتبروه عله من قبيل تقديم الجرح على التعديل عند التعارض.

والراجح هو القول الاول لان الجرح قدم على التعديل عند التعارض لما في الجرح من زيادة في العلم . وطريقة الترمذي في الترجيح ان يروي الحديث على الوجهين بالارسال والوصل او الوقف والرفع ويبين الراجح من ذلك ويصرح بالحكم .

قرائن الترجيح عند الترمذي :عند تساوي الحفظ او تساوي العدد يعتمد النقاد من المحدثين على القرائن في ترجيح زيادة الثقة في السند او تضعيفها اما اذا اختلف الحفظ او اختلف العدد فانهم يرجحون رواية الحفظ او الاكثر عددا وذلك تجد امثلة رجح فيها الترمذي الارسال على الوصل.

زيادة الثقة في المتن: وهو ان يأتي احد الرواة بزيادة كلمة او جملة في متن الحديث لا يذكرها غيره، ومذهب الترمذي وجمهور العلماء قبولها اذا كانت من ثقة يعتمد على حفظه ولم يكن هناك قرينة على انه أخطأ، وبعضهم ردها مطلقا، وفصل الامام ابن الصلاح القول فيها فقسم الزيادة الى ثلاثة اقسام: القسم الاول: ان تخالف الزيادة ما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد كما في الحديث الشاذ الذي يرويه ثقة مخالفا الثقات.

القسم الثاني: ان لا يكون فيها منافاة او مخالفة اصلا لما رواه الثقات ، انما هي زيادة فيها فائدة جديدة وزيادة توضيح ، فهذه تقبل باتفاق العلماء كما حكى الخطيب البغدادي .

القسم الثالث: ما يقع بين هاتين المرتبتين هوه زيادة لفظه في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث ويترتب عليها تخصيص ما هو عام وتقييد ما هو مطلق.

اختلاف التباين: معرفة اختلاف الرواة تفيدنا في عدة امور:

١-معرفة الشاذ: وهو مخلفة الثقة لمن هو اوثق منه ، او اكثر عددا .

٢-معرفة المنكر: هو مخالفة الضعيف لرواية الثقة.

٣- معرفة المضطرب: وهو اختلاف بين الرواة في السند او المتن اوكلاهما معا ، مع تساوي في قوة الطرق وعدم امكان الجمع .

احاديث جامع الترمذي تنقسم الى اربعة اقسام:

١-الصحيح المتفق عليه وهو ما اخرجه الشيخان.

٢- قسم على شرط ابي داود والنسائي .

٣-قسم اخرجه للضدية في موضع الخلاف ، بمعنى انه يأتي في المسالة بدليل المذهب الراجح
ثم يخرج دليل المذهب المخالف .

٤-قسم اخرجه لأنه عمل به بعض الفقهاء وليس في الباب غيره .

ومن حيث القبول والرد فالاحاديث في جامع الترمذي ثلاثة اقسام الصحيح والحسن والضعيف وهو اول من قسم الاحاديث في كتابه الى هذا التقسيم.

الصحيح عند الترمذي هو الصحيح عند العلماء وهو: "ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله ولا يكون شاذا ولا معللا".

الحسن عند الترمذي:

ومن المعلوم ان الحسن عند المحدثين ينقسم الى قسمين:

الحسن لذاته: وهو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط الذي خف ضبطه عن مثله او اعلى منه الى منتهاه من غير شذوذ ولا عله.

الحسن لغيره: وهو الحديث الضعيف ضعفا يسيرا اذا تعددت طرقه.

والحسن عند الترمذي: ان لا يكون في اسناده متهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا و يروى من غير وجه نحو ذلك .

المحاضرة رقم (٤)

فقد وضع الامام الترمذي قيود للحديث الحسن ثلاثة:

القيد الأول: ان لا يكون في اسناده متهم بالكذب فيدخل في تعريف الحسن عنده رواية الضعيف الذي لم يتهم بالكذب مثل سيء الحفظ او فيه مقال او مجهول او مدلس او روى بالعنعنة ، او مختلط روى عنه بعد اختلاطه ونحو ذلك .

القيد الثاني: ولا يكون الحديث شاذا ومراد الترمذي بالشاذ ما رواه الثقة مخالفا لرواية من هو اوثق او اكثر عددا، فاشترط في الحديث ان يسلم من المعارضة لانه اذا خالف الثقات كان ضعيفا.

القيد الثالث: ان يروى من وجه اخر نحوه: ويعني بذلك تعدد طرق الضعيف على ان تكون الطرق الاخرى مثله او اقوى منه لكن لا يشترط ان يروى الحديث بلفظه في الطرق الاخرى، بل يكفي ان يروى بمعناه من غير وجه، لقول الترمذي: "نحوه" ولم يقل مثله.

قول الترمذي اصح شيء في الباب:

المراد به المفاضلة وبيان رجحان حديث على اخر بقطع النظر عن ثبوت الصحة او الحسن ، فأن هذه العبارة تقال للمفاضلة بين احاديث ضعيفة بعضها احسن من بعض .

الغريب متنا واسنادا: وهو الحديث المروي عن صحابي واحد وروى عن ذلك الصحابي اسناد

الغريب متنا لا اسنادا: وهو الحديث الذي تفرد بروايته صحابي واحد ورى عن ذلك الصحابي اكثر من تابعي .

وهو الحديث الذي يقول فيه الترمذي: " رب حديث يكون غريبا لا يروى الا من وجه واحد"

قول الترمذي حديث غريب: هذه العبارة تعني حديث ضعيف عند الترمذي ، وذلك ان التفرد مع ضعف السند يعني عدم وجود جابر او عاضد لتقوية الحديث ، فلو كان هناك طريق أخرى تصلح للمتابعة لارتقى الحديث الى مرتبة الحسن .

قول الترمذي صحيح غريب: معنى ذلك اجتماع الصحة مع الغرابة لانه لا تنافي بين الامرين لان الصحيح قد يكون غريبا بمعنى لم يصح الا من طريق واحد والصحيح لا يشترط فيه تعدد الاسناد، فالترمذي في هذه العبارة افاد امرين:

الأول: مرتبة الحديث.

الثاني: الغرابة.

قول الترمذي حسن صحيح:

قال ابن الصلاح: ان ذلك راجع الى الاسناد فاذا روي باسنادين احدهما حسن والاخر صحيح فيقال عنه حسن صحيح بجمع الاسنادين

ما قاله ابن دقيق العيد: ان كلمة حسن صحيح تعني ان الحديث اشتمل صفات القبول وهي الصدق وعدم التهمه بالكذب وهي ما تعنيه كلمة حسن واشتمل ايضا صفات الصحيح وهي الحفظ والاتقان وهي ما تعنيه كلمة صحيح

وقول الحافظ ابن كثير: حسن صحيح مرتبة بين المرتبتين فهو اعلى مرتبة من الحسن واقل درجه من الصحيح

الجرح والتعديل في جامع الترمذي:

يولي الامام الترمذي علم الجرح والتعديل أهمية بالغة في كتاب الجامع ومن أسباب ذلك انه لم يلتزم شرط الصحة بل توسع في اخراج الحديث فعوض ذلك ببيان درجة الحديث ، والكلام على الرجال جرحا وتعديلا ، وقد بين رحمه الله في كتاب العلل الذي هو في اخر الجامع مشروعية الكلام في الرجال جرحا وتعديلا ، وانه من باب النصح والذب عن السنة وليس من باب الغيبة المحرمة ، وأوضح رحمه الله ان الكلام في الرجال درج عليه علماء الامة سلفا وخلفا ، وان الشهادة في الدين احق ان يتثبت فيها من الشهادة في الأموال لان مصلحة الدين احق من مصلحة الدنيا ، واضافة الى ان الراوي المبتدع يجب تحذير الناس منه ، وإظهار عيبه حتى لا يأخذ عنه احد .

معلوم ان اول من حرر مراتب التعديل والتجريح هو الامام عبد الرحمن بن ابي حاتم الرازي المتوفى ٣٢٧ هـ صاحب كتاب الجرح والتعديل ثم جاء بعده العلماء الذين هذبوها وزادوا عليها مثل الذهبي والعراقي وابن حجر .

الفاظ الجرح منها قوله:

- ١-حديث انس ليس اسناده بالقوي وأبو عاتكة يضعف .
 - ٢-وابو بكر ضعيف عند اهل الحديث.
- ٣-هذا حديث غربب لا نعرفه الا من هذا الوجه وفي اسناده مقال.
- ٤-و محد بن الفضل بن عطية : ضعيف ذاهب الحديث عند اصحابنا .

وثمة الفاظ اخرى في الجامع منها ليس عندهم بذاك القوي ومنكر الحديث وترك حديثه ومن هؤلاء الذين وصفهم انهم متروكون: مجهد بن السائب الكلبي ومجهد بن سعيد الشامي المصلوب

المحاضرة رقم (٥)

احكام الترمذي على الاحاديث والطعن في تصحيحه:

بنى شرطه في الكتاب على الحديث الذي عمل به بعض اهل العلم.

ومن فوائد ذلك:

١-اثبات احاديث زائدة على الصحيحين مع بيان حكمها .

٢-معرفة الحسن لذاته والحسن لغيره وهو كثير في جامع الترمذي .

٣-معرفة الاحاديث الغريبة مطلقا او نسبيا وهي مما اشتهر الترمذي في بيانه.

٤-بعض الاحاديث الضعيفة تصلح للاعتبار وتنفع للتقوية اذا انضمت الى حديث صحيح في الباب نفسه .

٥-التنبيه على الضعيف مفيد حتى لا يلتبس بالصحيح .

شروط جمهور العلماء في العمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال:

١-ان لا يكون الضعف شديدا .

٢-ان يندرج تحت اصل شرعي .

٣-وإن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط.

وقد عزى الاستاذ نور الدين عتر في رده التفصيلي على هذه الانتقادات اسباب النقد الى ثلاث امور :

- ١-اختلاف نسخ الجامع
- ٢-الغفلة عن اصطلاح الترمذي
- ٣-اختلاف الاجتهاد في رواة الحديث ومرتبته

الفقه في جامع الترمذي:

انه من المعلوم أن الكتب الستة مرتبة على الموضوعات مما يساعد على سهولة الوصول الحديث خاصة إذا لم يعرف اسم الصحابي الراوي له او إذا لم يعرف طرف الحديث أو لفظه ومن فوائد الترتيب على الموضوعات أن وضع الحديث في باب معين يدل على أن الحديث يتعلق يتعلق بمسالة ذلك الباب وأن عنوان الباب مستنبط من هو وهذا يقرب الحديث من الفهم لأول وهلة والترتيب على الأبواب يدل على الاتجاهات الفقهية لدى المحدثين على تفاوت بينهم في ذلك لأن وضع العناوين يكلف المحدث مجهودا ذهنيا ويحتاج ملكة فقهية فالابواب والعناوين تدل على مدى دقة المحدث وتدل على فهمه وفقهه وعلى اختياره في المسألة التي تضمنها الحديث وقد فاق الإمام البخاري غيره في هذه الناحية وكل من جاء بعده استفاد منه واقتفى أثره

الملامح العامة في منهج الترمذي الفقهي في كتابه:

أولا: ادرج احاديثه تحت نوعين من عناوين التبويب:

النوع الأول: العنوان العام الجامع لاحاديث أبواب كثيرة مثل أبواب الطهارة ، أبواب الزكاة الخ ، وغيره يقول: كتاب الطهارة ، كتاب الزكاة .

النوع الثاني: التبويب الخاص، وهي العناوين الجزئية داخل العنوان العام.

فمثلا قال أبو عيسى في اول كتابه: أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور ، ثم ساق فيه حديثا .

ملاحظة: الموقوفات في جامع الترمذي يسوقها لنقل مذاهبهم وليس للاحتجاج بها

أنواع التراجم عند الترمذي:

١. التراجم الظاهرة.

اقتباس الترجمة من حديث الباب:

و فائدة جعل لفظ الحديث أو بعضه ترجمة إعلام أن المصنف قائل بذلك الحديث ذاهبون إليه كما هو الحال في صحيح البخاري وهناك مسلك اختص به الترمذي و تفرد به: وهو أنه إذا كانت المسألة فيها قولان أو أكثر ولكل قول دليلة من السنة فإنه يعقد بابا لكل قول وكذلك إذا كان الحديث من المختلف مثل قوله باب الوضوء لما غيرت النار ثم ساق حديثا ثم قال باب في ترك الوضوء مما غيرت النار وساق حديثا ثم بين الترمذي ان هذا ناسخ للأول وانه من ذهب أكثر العلماء

٢.التراجم الاستنباطية: وهي التي تكون مطابقتها لحديث الباب تحتاج الى نوع تفكر واستنباط

بيان اختلاف العلماء:

وهذه الناحية توسع فيها الترمذي و أكثر منها فأصبح كتابه مرجعا أصيلا في معرفة مذاهب العلماء اختلافهم خاصة المذاهب المندثرة التي لم تشتهر مثل الليث وإسحاق الحنبلي والثوري وقد أولى الترمذي اهتمامه بنقل الأقوال و مذاهب ستة من الائمة وهم مالك والشافعي وأحمد وسفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق بن راهوية